

Distr.  
GENERAL

A/49/655  
S/1994/1272  
9 November 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والأربعون  
البند ١٤٨ من جدول الأعمال  
الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لکرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الرسالة التي سلمتهااليوم إلى رئيسة مجلس الأمن، مادلين ك. أولبرايت (انظر المرفق).

وأود أن أتمنى لكم مساعدتكم في توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٤٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير الدكتور ماريو نوبيلو  
الممثل الدائم

## المرفق

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيسة  
مجلس الأمن من وزير خارجية كرواتيا

أتشرف بالإعراب عن موقف جمهورية كرواتيا فيما يتعلق بتقرير المؤتمر الدولي المعني ببيوغوسلافيا السابقة (S/1994/1246، المرفق)، وبخاصة الفصل التاسع من ذلك التقرير.

إن جمهورية كرواتيا ترحب بما يبذله المجتمع الدولي من جهود في سعيه إلى التثبت من فعالية إغلاق الحدود بين "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" وجمهورية البوسنة والهرسك. بيد أنني أود أن أؤكد أيضاً ما يساورنا من شواغل بشأن عدم كفاية عدد المراقبين الذين يقومون بملاحظة تلك الحدود.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن حكومتي تؤكّد من جديد سخطها الشديد بشأن الجوانب التي تتعلق بجمهورية كرواتيا من بعثة المؤتمر الدولي المعني ببيوغوسلافيا السابقة، وهو ما أعربت عنه حكومتي في رسالتى السابقة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (A/49/473-S/1994/1129، المرفق)، بشأن التقرير السابق للمؤتمر الدولي المعني ببيوغوسلافيا السابقة، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1124، المرفق). وفي تلك الرسالة، طلبت حكومتي أن يتّخذ مجلس الأمن إجراءً بشأن الانتهاك الواضح للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من جانب بعثة المؤتمر الدولي المعني ببيوغوسلافيا السابقة. ويتمثل انتهاك بعثة المؤتمر للقرار المذكور في تيسيرها لإعادة شحن سلع غير إنسانية عن طريق جمهورية البوسنة والهرسك دون الحصول على الإذن الملائم من حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، وتيسيرها استيراد تلك السلع إلى جمهورية كرواتيا دون الحصول على الإذن الملائم من الحكومة الكرواتية، بل وعلى الرغم من الاعتراض الصريح على ذلك من جانب جمهورية كرواتيا، على النحو المعرب عنه في رسالتى المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

أما التقرير الحالي لبعثة المؤتمر الدولي المعني ببيوغوسلافيا السابقة فإنه يجاوز ذلك بخطوة أخرى إذا ما قورن بالتقرير السابق. ففي حين أن التقرير المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر يتحدث عن "ترتيبات" تم اتخاذها، فإن التقرير الحالي يؤكد الآن أن بعثة المؤتمر - بعد تقديم اعتراضنا إلى رئيس مجلس الأمن - قد "حدّدت تماماً ... إجراءات حركة المرور العابر للأراضي الخاضعة لسيطرة الصرب البوسنيين باتجاه الأراضي الواقعة تحت سيطرة الصرب في كرواتيا".

وعلاوة على ذلك، يثبت التقرير على وجه التحديد أن بعثة المؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة تيسّر "الإجراء" المذكور المتعلق بإمدادات الوقود غير المشروعة والمهربة التي يتم شحنها من "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" إلى عملائها في الأراضي الكرواتية المحتلة.

وتود جمهورية كرواتيا أن تشدد على أن القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) واجب التطبيق في هذا الصدد، وبخاصة الفقرة ١٢ منه. وعلاوة على ذلك، نود أن تؤكد على أن تصدير أي سلع من "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" محظوظ بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومما يزيد من خطورة هذه الحالة، التي مؤداها أن بعثة المؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة تقوم بتيسير الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)", أن المادة المهربة، وهي الوقود، مادة استراتيجية، وأن من المرجح إلى حد كبير أن هذا الوقود يجري استخدامه في الأغراض العسكرية.

وفيما يتعلق باحتلال استخدام هذا الوقود في الأغراض العسكرية في جمهورية كرواتيا، وفي جمهورية البوسنة والهرسك، بعد تفريغه في الأراضي الكرواتية المحتلة المجاورة للمناطق التي يسيطر عليها الصرب البوسنيون في جمهورية البوسنة والهرسك، تطلب حكومتي أن تقوم بعثة المؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة بإبلاغ مجلس الأمن بكمية الوقود الذي يتم نقله عن طريق الترتيبات التي وضعتها بعثة المؤتمر.

وتطلب حكومتي كذلك أن تقوم قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا بوضع إجراء للإبلاغ المنظم بأسرع ما يمكن عن شحنات الوقود التي يتم إحضارها إلى الأراضي الكرواتية المحتلة، وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة في جمهورية كرواتيا.

وتطلب حكومتي أن يقوم مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي قررت الولاية التي تعمل في إطارها بعثة المؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة وتستغلها في انتهاك القرار الملزם الصادر عن المجلس، بمطالبة الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة بأن يوقفا على الفور الإجراءات غير المشروعة "المحددة تماماً" لتهريب الوقود أو أي سلع أخرى إلى جمهورية كرواتيا دون الحصول على إذن مسبق من حكومة كرواتيا. وعلاوة على ذلك، تؤكد حكومتي أن تلك "الترتيبات" و "الإجراءات" غير المشروعة التي تيسر الانتهاك الخطير لقرار مجلس الأمن تعرض للخطر الشديد سيادة جمهورية كرواتيا، وأنها لن تكون أمراً معيناً للبرلمان الكرواتي لدى مناقشته لمستقبل وجود الأمم المتحدة أو المؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة على تراب وطنه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وأود أيضاً أن أوجه انتباهم إلى مثلين صارخين آخرين لكيفية تعرض سيادة كرواتيا للانتهاك الجسيم بأيدي عصابات مختلفة من القوات الصربية غير النظامية. فلعلكم تعلمون أن قوات الصرب

البوسنيين المرابطة على الضفة الجنوبية لنهر سافا، الدخلة رسميا ضمن إقليم جمهورية البوسنة والهرسك، تدأب على تعريض مدن وقرى كرواتية عديدة في منطقة زوبانيا للتصف والإغارة المستمرتين. ولا تزال حالة الإنذار العام سارية في هذه المنطقة منذ ما يقرب من ١٠٠٠ يوم. وقد شددت هذه القوات قصفها لمنطقة زوبانيا في الآونة الأخيرة إلى درجة تكاد لا تحتمل.

ومن ناحية أخرى، تشتراك قوات كنن شبه العسكرية وغير النظامية، مع قوات الصرب البوسنيين، في شن عمليات هجومية في منطقة بيهاتش. وتفييد المعلومات التي لدينا بأن حوالي ٢٥٠٠ من أفراد قوات كنن شبه العسكرية قاموا بعبور الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. وقد أبلغنا مجلس الأمن مرارا باشتراك قوات كنن في العمليات الجارية في البوسنة والهرسك، إلا أن هذه الأنشطة لم تتوقف عن الازدياد توائرا وعدها.

وقد أبلغتنا مؤخرا حكومة جمهورية البوسنة والهرسك بثمان على الأقل من الحالات المؤثقة لاشتراك قوات كنن في عمليات استهدفت الاعتداء على سيادة الجمهورية المجاورة. كما طلب منها ممثل حكومة جمهورية البوسنة والهرسك أن تتخذ تدابير فعالة، سياسية وغير ذلك، لمنع "استمرار العداون الصربي الذي يُشن من إقليم جمهورية كرواتيا" ومنع "استخدام المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في شن الهجمات بالمدفعية والمしゃة على جمهورية البوسنة والهرسك".

ومن الجلي أن هذه الانتهاكات الواضحة لسيادة كرواتيا، وكذلك لسيادة البوسنة والهرسك، ترمي إلى إثارة صراع واسع النطاق في المنطقة وإلى تقويض عملية السلم الشاملة. وتبين هذه الانتهاكات أيضا القصور الذي يشوب ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية.

(توقيع) دكتور ماتي غرانيتش

-----